المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⴰⵡⵉⵏ ⴷ ⵜⵙⵙⵓⵎⵎⵉⵙ ⴰⵎⴰⵡⴰⵍ

تقرير لقاء الحوار الجهوي

لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

جهة تادلة – أزيلال

بني ملال 22 أكتوبر 2014

إعداد المقررين:

أحمد بـيا - ياسين كريم

معطيات إحصائية حول اللقاء

- **عدد المدعوين للقاء: 236**، علاوة على أعضاء المجلس المؤطرين للقاء (3) **(**رفقته: لوائح: فريق التأطير، المشاركون في اللقاء؛ والمشاركون من الأعضاء (2)؛ المقرران (2)؛ فريق الدعم اللوجستيكي (3)**)**؛
- **عدد الحاضرين: 191، نسبة الحضور: 81 %؛**
- **نساء**: 28 (14,6%)؛ **رجال:** 163 (85,4%).

✓ التربية الوطنية (مسؤولون جهويون وإقليميون؛ مفتشون؛ مدرسون؛ أطر التخطيط والتوجيه؛ مديرو المؤسسات؛ تلاميذ؛ جمعيات الآباء: **86** (45%)؛

✓ التكوين المهني (مسؤولون؛ مديرو المؤسسات؛ مكونون): **10** (5%)؛

✓ التعليم العالي (عمداء كليات؛ أساتذة؛ باحثون؛ مديرو مؤسسات تكوين الأطر؛ طلبة): **25** (13%)؛

✓ التعليم العتيق (مسؤولون؛ مدرسون): **2** (1%)؛

✓ الأحزاب السياسية: (0%)؛

✓ النقابات: **9** (4,5%)؛

✓ المنتخبون (برلمان؛ جماعات ترابية): **15** (8 %)؛

✓ الصحافة الجهوية والمحلية: **32** (17%)؛

✓ مثقفون وفنانون: **1** (0,5%)؛

✓ قطاعات غير قطاعات التربية والتكوين (الثقافة؛ الصناعة التقليدية؛ التعاون الوطني): **5** (2,5%)

✓ جمعيات المجتمع المدني: **6** (3%).

- **زمن اللقاء**:

- بداية اللقاء: 9 و45 د صباحا؛
- اختتام اللقاء: 7 و 30 د مساء؛
- استغرق اللقاء إجمالا 9 ساعات و 45 دقيقة، دون احتساب توقف استراحة الغداء (ساعتين)، خصص الجزء الأكبر منها (حوالي 9 ساعات) للنقاش.

- **المناقشة:** تخلل المناقشة 53 تدخلا يتوزعون كما يلي:

✓ 26 تدخلا في الفترة الصباحية، و 27 في الفترة الزوالية والمساء؛

✓ 46 متدخلا؛ و 7 متدخلات؛

✓ المسؤولون الإداريون، عمومي وخاص (مديرو المؤسسات؛ عمداء...): **5**؛

✓ مدرسو التعليم المدرسي: **18**؛

✓ مدرسو التعليم العالي: **4**؛

✓ مدرسو التعليم العتيق: **0**؛

✓ مكونو التكوين المهني: **1**؛

✓ المفتشون التربويون: **5**؛

✓ الفاعلون السياسيون: **0**؛

✓ الفاعلون النقابيون: **6**؛

✓ المنتخبون: **3**؛

✓ الفاعلون الجمعويون (جمعيات الآباء – المجتمع المدني): **6**؛

✓ التلاميذ (3) والطلبة (1) ومتدربي التكوين المهني (0): **4**؛

✓ الفنانون والمثقفون: **0**؛

✓ الصحافيون: **2.**

- **تناولت التدخلات في مجملها: 124 عنصرا تشخيصيا؛ و100 اقتراح استشرافي؛**

- كما توصل فريق التأطير بعشرين (20) مساهمة مكتوبة مختلفة من حيث الحجم والمضمون ومنها 14 مساهمة آنية.

سياق اللقاء

يندرج هذا اللقاء، الذي انعقد **بجهة تادلة - أزيلال يوم الأربعاء 22 أكتوبر 2014، بالقاعة التابعة لمجلس الجهة بمدينة بني ملال**، في سلسلة لقاءات الحوار الجهوي لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الذي أطلقه المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في الفترة ما بين 14 و 30 أكتوبر 2014.

المشاركون في اللقاء

حضر هذا اللقاء **191 مشارك ومشاركة** يمثلون مختلف أقاليم وجماعات الجهة، بينهم المسؤولون والفاعلون الإداريون والتربويون لوزارات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافة، والتلاميذ، والطلبة، وفعاليات تنتمي إلى الأحزاب السياسية والنقابات التعليمية، وبرلمانيو الجهة وأعضاء الجماعات الترابية الجهوية والمحلية، وجمعيات المجتمع المدني، والمثقفين والفنانين، والصحافة الجهوية والمحلية.

كما شارك عن المجلس:

- فريق للتأطير يتكون من السيدة والسادة: عبد الكبير بلاوشو (منسق للقاء)؛ عبد الكريم مدون؛ عبد المالك المؤدن؛
- ومشاركة السيدات والسادة: رشيد الفيلالي مكناسي؛ عبد الكبير الغزاوي.

تكلف بأعمال المواكبة والدعم التقني واللوجستيكي من إدارة المجلس:

- السيدان أحمد بيــا وياسين كريم: مقرران؛
- السيدة والسادة: أحمد رحموني؛ عادل غزاز؛ هند النوسي: للتنظيم والدعم التقني واللوجستيكي.

كما ساهم فريق من ولاية تادلة - أزيلال، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، في تقديم الدعم المشكور لفريق التنظيم.

أهداف اللقاء

تدخل أهداف هذا اللقاء ضمن الأهداف المتوخاة من الحوار الجهوي، والمتمثلة في تقوية المقاربة التشاركية التي تشكل جوهر اشتغاله، وحجر الزاوية في أعماله التشخيصية والاستشرافية، التي تروم الإسهام في الارتقاء بالمنظومة التربوية والرفع من جودتها؛ وهو حوار يشكل محطة حاسمة من محطات البرنامج المرحلي لعمل المجلس، الذي سيتوَج ببلورة التقرير الاستراتيجي المزمع إنجازه من طرف المجلس، والذي سيقدم رافعات التغيير اللازمة لتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

برنامج اللقاء

انتظم برنامج اللقاء، كما قدمه السيد عبد الكبير بلاوشو مسير أشغاله، في محطتين:

1. محطة الفترة الصباحية: خصصت لتقديم ومناقشة بعض التشخيصات التي انتهت إليها أعمال المجلس مرحليا؛
2. محطة الفترة الزوالية والمسائية: خصصت للمحور الاستشرافي، الذي كان الهدف منه تنظيم التفكير الجماعي حول آفاق تأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، انطلاقا من تسعة مداخل مقترحة.

أشغال اللقاء

1. جلسة الافتتاح:

افتُتِح اللقاء بكلمة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي **(في الملحق)** قدمها السيد عبد الكبير بلاوشو، عضو المجلس (منسق فريق التأطير)، وتناولت سياق اللقاء، باعتباره محطة من محطات البرنامج المرحلي للمجلس في اتجاه بلورة التقرير الاستراتيجي، والذي سيقدم رافعات التغيير اللازمة لتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، وكذا هدفه المتمثل في تقوية المقاربة التشاركية التي تشكل جوهر اشتغال المجلس، من أجل حشد الاجتهاد الجماعي، والإسهام المشترك في استكشاف السبل الكفيلة بتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

كما تضمنت هذه الكلمة تقديما للمجلس، بصفته مؤسسة دستورية مستقلة للحكامة الجيدة والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، وطبيعته ومهامه الاستشارية والتقييمية والاقتراحية، وتموقعه المؤسساتي في علاقته بالمؤسسات الأخرى، ولاسيما القطاعات الحكومية.

2. الفترة الصباحية:

1.2. عرض العناصر التشخيصية:

قدم السيد عبد المالك المؤدن عضو المجلس (فريق التأطير) العرض التركيبي **(في الملحق)**، الذي تناول العناصر التشخيصية التي انتهى إليها عمل المجلس مرحليا همَّت، على الخصوص، أهم المكتسبات المحرزة، وأبرز المعيقات التي واجهتها المدرسة المغربية، على مستويات تعميم التعليم وتعبئة الموارد، وبعض مخرجات التعليم وأداء المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، والحكامة والتعبئة.

وقد خلص العرض المقدم إلى بعض الاستنتاجات تتعلق، أساسا، بالمكتسبات التي وجب توطيدها وتطويرها، ولاسيما منها: التقدم المحرز في مجال تعميم التعليم؛ تبني استقلالية الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والجامعات؛ الدعم الاجتماعي؛ تنويع العرض الجامعي؛ التطور الذي عرفته منظومة التكوين المهني.

كما خلص إلى أهم بؤر التعثر التي ما تزال تعترض مسار تغيير المنظومة التربوية، والتي تتصل بتصور الإصلاح؛ وإشكاليات الحكامة؛ وحضور المدرسة المغربية في الاهتمامات الوطنية والجهوية والمحلية؛ ومشاركة الفاعلين وانخراطهم؛ وآليات اليقظة والتتبع والتقييم الداخلي والخارجي للمنظومة.

2.2. خلاصات تركيبية لمناقشة المحور التشخيصي:

أعقبت عرض المحور التشخيصي مناقشات مستفيضة، أفضت إلى ما يلي:

1.2.2. ملاحظات حول طبيعة ومنهجية اللقاء:

عموما، ثمَّنت التدخلات مبادرة المجلس بإطلاق هذا الحوار الجهوي، علاوة على بعض الملاحظات حول طبيعة اللقاء الذي رأى البعض أنه يتعين أن يكون حوارا تفاعليا بين المجلس والمشاركين، بدل لاقتصار على الاستماع لهم.

في هذا الصدد، فضل بعض المتدخلين لو تم اتباع أسلوب ورشات عمل موضوعاتية سواء بالنسبة لتشخيص حالة المنظومة التربوية أو بالنسبة لاستشراف آفاقها، ورأى البعض الآخر أنه كان من الضروري أن تكون اللقاءات قطاعية.

من جهة أخرى، لاحظ البعض أن الوقت المخصص للقاء لا يوازي جسامة الموضوع والقضية الكبرى للمنظومة التربوية.

وتم التأكيد كذلك على جعل أهداف واقتراحات التقرير الاستراتيجي المرتقب ذات أمد بعيد، واعتبار المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الفضاء الأمثل لاقتراح الإصلاحات الاستراتيجية الضرورية.

2.2.2. تركيب للملاحظات التي أبداها المشاركون والمشاركات:

- التعبير عن الانتظار المتعلق بمناقشة مقترحات المجلس وليس التشخيص فقط؛
- اقتصار التشخيص المقدم على الجوانب التقنية، وعدم نفاده لعمق الإشكاليات الكبرى للمنظومة من قبيل لغات التدريس واللغات المُدرسة، ومهام المدرس وأدواره، علاوة على عدم تحليله لمكامن القوة والضعف في الميثاق الوطني للتربية والتكوين نفسه، وكذا البرنامج الاستعجالي، كما لم يشمل أي تحليل للترسانة القانونية التي رافقت تطبيق الميثاق؛
- افتقار العرض التشخيصي للمنهجية المؤطرة للتشخيص المقدم والآليات المعتمدة لإنجازه، وعدم تحديده للأسباب التي أدت إلى التعثرات القائمة؛
- عدم تضمين التشخيصات القضايا الجهوية المتمايزة بين جهات المغرب؛
- تساؤل حول عدم تعميم التقرير التحليلي للمجلس على المشاركات والمشاركين قبل اللقاء؛
- حصول إشباع من حيث اللقاءات والندوات التي انصبت على قضايا التعليم وكثرة التشخيصات دون الوصول إلى إصلاح حقيقي؛
- مساءلة منهجية الإصلاح (عشرية الإصلاح والبرنامج الاستعجالي) وعدم البحث العميق في أسباب تعثره لحد الآن؛
- ابتعاد الإصلاحات المتعاقبة عن العمل بالتراكم، وسيادة منطق القطيعة؛
- تأثر الإصلاحات بتقلبات الأجيال الحكومية؛
- غياب روح التحميل الذاتي للمسؤولية تجاه تعثرات المدرسة المغربية من لدن الفاعلين، مقابل سيادة تحميل المسؤولية للآخر (استمرار تقاذف المسؤولية بين الأطراف المعنية)؛
- التساؤل حول استثمار نتائج اللقاءات التشاورية التي نظمتها وزارة التربية والوطنية والتكوين المهني.
- التأكيد على ضرورة الاعتزاز بالمدرسة المغربية وتثمين المكتسبات التي حققتها.

3.2.2. العناصر التشخيصية التي تضمنتها التدخلات:

أدلى المشاركون والمشاركات بعدد من العناصر التشخيصية التي رأوا ضرورة التأكيد عليها إغناء لتشخيصات المجلس، يمكن تبويبها موضوعاتيا كما يلي:

❖ **منهجية الإصلاح:**

- عدم وضوح الرؤية الإصلاحية والإرادة السياسية؛
- غياب مشروع مجتمعي واضح يمكن في إطاره تحديد مواصفات المدرسة المغربية؛
- هيمنة منطق القطيعة في بلورة الإصلاحات وتطبيقها؛
- غموض الأهداف من المدرسة المغربية وعدم وضوح مواصفاتها ومواصفات التلميذ والطالب المرغوب.

❖ **تعميم التعليم وجودته:**

- التقدم النسبي في تعميم التعليم ولكن على حساب الجودة بفعل بعض العوامل أبرزها: ضعف الفضاءات والبنيات المدرسية؛ اللاتكافؤ؛ ضرب مجانية التعليم؛ عدم انسجام مكونات المنظومة التربوية؛ تراجع في التحصيل اللغوي والرياضيات؛ ارتفاع نسب الهدر؛ نقص في الربط بين التكوين وسوق الشغل؛ ظروف عمل المدرسين ولاسيما الاكتظاظ والأقسام المشتركة...؛
- غلبة الهاجس الكمي على الهدف الكيفي في تعميم التعليم؛
- عدم توفير الدولة لشروط تعميم حقيقي للتعليم بوصفه مبدأ من مبادئ الحركة الوطنية.

❖ **هيكلة المنظومة التربوية:**

- عم التوازن بين القطاع الخاص والقطاع العمومي بفعل اختلاف الإمكانيات وطرق التسيير والبرامج؛
- غياب الجسور الحقيقية بين التعليم المدرسي والتكوين المهني حسب المراحل الدراسية والتي من شأنها تقليص حدة الهدر؛
- وجود قطيعة بين التعليمين الابتدائي والإعدادي.

❖ **الفاعلون التربويون:**

- اهتزاز الثقة بين الفاعلين التربويين والإدارة التربوية، وتراجع ثقتهم في مدرستهم؛
- اختلال التوازن بين ممارسة الحق والالتزام بالواجب؛
- اهتزاز مكانة رجل التعليم في المجتمع المغربي؛
- ضعف انخراط المدرسين في الإصلاحات؛
- استمرار ظاهرة الخصاص في الأطر التربوية بآثاره السلبية على سير الدراسة والتحصيل؛
- ضعف التكوين المستمر وعدم انتظامه وتأثيره السلبي على جودة التدريس وعدم مسايرته لتطور المنظومة التربوية ومتطلباتها الجديدة: عدم وجود مكونين متفرغين متخصصين؛ انعدام آليات التتبع والتقويم؛
- سوء ظروف عمل المدرسين والإدارة التربوية ولاسيما في الوسط القروي؛
- تهميش جهاز التفتيش التربوي في بناء الإصلاحات؛
- نقص في موارد الإدارة التربوية وفي آليات اشتغالها وقدراتها التدبيرية؛
- مساءلة مسؤولية وزارة التربية الوطنية في تأهيل الأطر التربوية لمؤسسات القطاع الخاص.

❖ **بنيات الاستقبال المدرسية:**

- تدهور فضاءات الاستقبال وتجهيزاتها الديداكتيكية، وعدم مواكبتها للتطور الاجتماعي والتنموي للبلاد.

❖ **المناهج والبرامج والوسائط التعليمية والتكوينات:**

- انعدام أنشطة الحياة المدرسية مما له أثر سلبي على تكوين شخصية المتعلم وتفتح مواهبه وقدراته، وذلك بفعل اكتظاظ الزمن المدرسي بالحصص الدراسية، وما ينتج عنه من إرهاق للمتعلمين والمدرسين على السواء؛
- اختلال الزمن المدرسي من حيث هندسته وتعثر تطبيقه؛
- اكتظاظ المواد الدراسية بالتعليم الابتدائي باعتباره عائقا أمام تطوير هذه المرحلة الحاسمة من مراحل التعليم؛
- تدبدب العمل بالمقاربات البيداغوجية، ووجود فراغ بيداغوجي بعد التوقف عن تطبيق بيداغوجيا الإدماج؛
- انتشار العمل بأسلوب الأقسام المشتركة (ذات المستويات المختلفة) عائق أمام جدوة التدريس والتحصيل؛
- سيادة منطق الاستظهار في التدريس؛
- لا تناسبية المقررات الدراسية بين المستويات؛
- تقادم مضامين الرياضيات والعلوم بالنظر لتطور المعارف العلمية؛
- اتسام عدد من المواد والمضامين بالماضوية وعدم ملاءمتها لمتطلبات المستقبل؛
- وجود تناقضات بين المضامين المدرسية وبين تحولات الأسرة المغربية والمجتمع؛
- استمرار ظاهرة المواد غير المعممة وما ينطوي عليه من ضرب لتكافؤ الفرص؛
- عدم جدوى ما يسمى بتدريس المواد المتآخية؛
- ضرب الساعات الإضافية للمساواة بين المتعلمين؛
- ضعف تحصيل المتعلمين للكفايات اللغوية بما فيها اللغة العربية؛
- تعثر تدريس اللغة الأمازيغية؛
- استيراد بيداغوجيات جاهزة غير ملائمة للبيئة التربوية المغربية؛
- انطواء أسلوب الانتقال الالتقائي إلى المستويات العليا على مخاطر بالنسبة لجودة التعليم؛
- قصور المدرسة المغربية عن تكوين العقل التحليلي لدى المتعلم؛
- هيمنة هاجس الشغل على حافز المعرفة؛
- استمرار إشكالية التوجيه: نقص الأطر؛ ضعف الأداء؛
- اختلال الخريطة المدرسية باعتباره ضرب لجهود الفاعلين التربويين والمجهود التربوي ولاسيما أسلوب الانتقال التلقائي؛
- سلبية عدم فتح نقاش عمومي حول مشروع البكالوريا الدولية، واعتبار هذه البكالوريا نوع من اللامساواة بين التلاميذ.
- هيمنة اللغات الأجنبية في التكوينات الجامعية؛
- عدم نجاعة تعليم العلوم باللغة العربية، وعدم ملاءمتها للتعليم بعدد من شعب الجامعة.

❖ **حكامة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين:**

- عدم معالجة إشكالية استقلالية المؤسسات، مما يعيق تطوير أساليب التسيير وتنويع الأنشطة والمشاريع؛
- نقص في نجاعة تمويل المنظومة التربوية من حيث حجم الموارد وتنويعها ومصادرها وطريقة توزيعها؛
- تعقد آليات ومساطر التمويل؛
- ضعف آلية مشروع المؤسسة؛
- غلبة القرار السياسي مقابل ضعف نجاعة القرار التربوي؛
- التأخر في تفعيل الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية وأثره السلبي على سير برامجها وتحقيق أهدافها؛
- عدم ملاءمة المذكرات الوزارية مع واقع المؤسسات التعليمية، وحدّها من مبادرة الإدارة التربوية؛
- اعتبار برنامج "مسار" عبئا جديدا على الإدارة التربوية لم تواكبه إجراءات تقنية ولوجستيكية؛
- وجود تعامل غير منصف للدولة مع الجهات في مجال التعليم العالي؛
- إشكالية الارتقاء بالطالب إلى طالب باحث؛
- قلة المسالك الجامعية.

❖ **المناخ المدرسي:**

- تفاقم ظواهر العنف والغش والسلوكات اللامدنية الأخرى؛
- محدودية جاذبية الوسط المدرسي: نفور التلاميذ وضعف الدافعية إلى التعليم والتحصيل؛ وغياب الأنشطة التثقيفية والفنية والترفيهية وتشجيع الابتكار والإبداع.

❖ **البحث العلمي والتقني:**

- ضعف منظومة البحث العلمي المغربية؛
- استمرار إشكالية تمويل البحث العلمي؛
- ضعف انخراط مؤسسات الدولة والقطاع الخاص في البحث العلمي؛
- غياب المؤسسات الحاضنة للبحث العلمي.

❖ **أدوار شركاء المدرسة:**

- غياب إطار قانوني يحدد مهام وأدوار الجماعات الترابية في التربية والتكوين؛
- ضعف انخراط الإعلام في جهود تطوير التربية والتكوين؛
- ضعف تعبئة الشركاء الاجتماعيين؛
- عدم رقي التفتيش التربوي إلى مفهوم الإشراف التربوي وحصر أدواره في المهمة الرقابية؛
- غياب التواصل بين الأسرة والمدرسة، ولاسيما في مواكبة تحصيل التلميذ.

3. الفترة الزوالية والمسائية:

3.3. محاور التفكير الاستشرافي:

قدم السيد عبد الكريم مدون، عضو المجلس (فريق التأطير) عرضا اقترح من خلاله بعض المحاور لتنظيم التفكير الاستشرافي، داعيا في نفس الوقت إلى التركيز على الأفكار والاقتراحات ذات البعد الاستراتيجي بالنسبة للمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

همت هذه المحاور المجالات التسعة التالية: تعميم التعليم؛ المناهج والتكوينات؛ مهن التربية التكوين؛ الحكامة؛ مشاركة قطاع التعليم والتكوين الخاص؛ والبحث العلمي؛ والوظائف الاجتماعية والثقافية والقيمية؛ منهجية الإصلاح التربوي؛ علاوة على فتح نافذة لاقتراح أو رصد أو القضايا ذات البُعد الجهوي والمحلي من قبل المشاركات والمشاركين في للقاء.

وقد جاءت الاقتراحات الاستشرافية، التي انتهت إليها مناقشة هذا المحور مبوبة، كما يلي، حسب محاور التفكير الاستشرافي المقترحة على المشاركين والمشاركات:

1.3.3. التعميم والجودة والحق في التربية والتكوين:

- إدراج التعليم الأولي ضمن المكونات الأساسية للمنظومة التربوية وتعميمه، تيسيرا لتعميم التعليم وتحقيقا للجودة وتكافؤ الفرص؛
- إعطاء الأولوية في السياسات التربوي للتعليم الابتدائي بوصفه مرحلة حاسمة في نجاح المتعلم في المراحل اللاحقة.

2.3.3. المناهج والبرامج والتكوينات:

- إصلاح الهندسة البيداغوجية للتعليم الابتدائي عبر التركيز على تعلم اللغات والحساب وتأجيل المواد الأخرى إلى التعليم الإعدادي؛
- إصلاح المواد الدراسية للتعليم الابتدائي وتجميعها في مادتين: اللغة العربية والمعرفة؛ اللغة الفرنسية والعلوم؛
- توخي الجرأة في وضع تصور جديد للغات التدريس بالثانوي التأهيلي، واتخاذ التدابير اللازمة لتدريس جميع المواد العلمية باللغات الأجنبية ولاسيما الإنجليزية؛
- ملاءمة المعدات الديداكتيكية مع البيداغوجيات المعتمدة وتبني البيداغوجيات النشيطة؛
- اعتماد المضامين البيداغوجية والتكوينية الرقمية وتوسيع الاستفادة من تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- إجراء مراجعة شاملة للمناهج والبرامج والكتب المدرسية وتحديثها، قصد ملاءمتها مع المستجدات والحاجات التربوية الجديدة، وكذا تحولات المجتمع وانتظارات المستقبل، وإشراك المدرسين في هذا المجهود؛
- إعادة تصميم الزمن المدرسي قصد تخفيفه وجعله مستوعبا لأنشطة الحياة المدرسية وبرامج الابتكار والإبداع الفني والثقافي والرياضة المدرسية؛
- مراعاة اختلاف المجال الترابي في هندسة المناهج والبرامج والمضامين التعليمية والتكوينية؛
- تكوين منشطين متفرغين ومتخصصين في الحياة المدرسية؛
- مراعاة خصوصيات ومتطلبات وإمكانات تلاميذ المناطق الجبلية في صياغة المناهج والبرامج والوسائط التعليمية؛

- تصميم مناهج وبرامج ملاءمة لتعليم وتكوين الأشخاص ذوي الحاجات الخاصة؛
- إلغاء العمل بالانتقال التلقائي إلى المستويات الأعلى ضمانا لجودة التحصيل والنجاح الدراسي؛
- رد الاعتبار للمواد الأدبية في مختلف المسالك وإعادة فتح مسالك الآداب بالأقسام التحضيرية.

3.3.3. الفاعلون التربويون: هيئات التدريس، والتكوين، والتأطير، والتوجيه، والتخطيط، والتدبير:

- توسيع مهام هيئة التفتيش ورفع عددهم؛
- إعادة الاعتبار لمهنة المفتش التربوي ومهنة المدرس والارتقاء بهما؛
- إعادة النظر في معايير ولوج مهنة التدريس عبر إدراج معايير الميول والقابلية...؛
- خلق إطار خاص بالإدارة التربوية؛
- فتح المجال أمام أطر المنظومة التربوية من أجل تغيير المهام والوظائف؛
- إدماج مربي التعليم الأولي ضمن الأطر التربوية للتعليم؛
- إضافة وحدة للتكوين في "التنمية المحلية" لمدرس الوسط القروي؛
- القطع النهائي مع ظاهرة التوظيف المباشر؛
- مراعاة الانتماء إلى الجهة في تعيين الأطر التربوية.

4.3.3. حكامة منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي:

- فسح المجال للتدبير المستقل للمؤسسات؛
- اعتماد المقاربة الصاعدة في التخطيط التربوي؛
- ملاءمة القوانين والأنظمة التربوية؛
- تنويع مصادر التمويل وتطوير معايير وكيفيات توزيع الموارد؛
- إرساء ثقافة الحق والواجب والمساءلة وربط المسؤولية بالمحاسبة بوصفها قواعد دستورية؛
- إصدار الدلائل والمساطر الميسرة للتدبير الجيد؛
- إحداث هيئة أو جهاز للافتحاص البيداغوجي وتقييم المؤسسات؛
- ضمان الانسجام بين البنيات الإدارية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والنيابات الإقليمية؛
- رصد إنجازات المغرب في مجال تطبيق التزاماته ذات الصلة بالمواثيق الدولية المتعلقة بالحق في التربية.

5.3.3. القطاع الخاص للتربية والتكوين:

- ردم الهوة بين القطاع الخاص والقطاع العمومي من أجل تحقيق الانسجام بينهما ضمن نفس التوجهات التربوية الوطنية.

6.3.3. البحث العلمي والابتكار والتميز وولوج مجتمع المعرفة:

- توسيع قاعدة الممارسين للبحث العلمي؛
- دعم تمويل برامج البحث العلمي والابتكار.

7.3.3. الأدوار الاجتماعية والثقافية والقيمية للمدرسة وعلاقتها بالمحيط:

- تأهيل الفضاءات التعليمية وتشجيع انفتاحها على المحيط؛
- الاستفادة من تجربة المدارس الجماعاتية وتعميمها ودعمها؛

- تقوية تجربة برنامج "تيسير" للتحويلات المالية المشروطة اعتبارا لآثاره الإيجابية على مؤشر التمدرس في الجماعات المستهدفة.

8.3.3. منهجية الإصلاح التربوي:

- ربط إصلاح المنظومة بإصلاح المجتمع ومؤسسات الدولة، وبالتغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية والاقتصادية؛
- مراعاة مستلزمات الجهوية الموسعة في إعداد الإصلاحات التربوية؛
- إدخال التغييرات والإغناءات اللازمة على الميثاق الوطني للتربية والتكوين؛
- تحديد أهداف الإصلاح بناء على تحديد واضح لمواصفات المتعلم؛
- جعل الإصلاح في منأى عن التقلبات الحكومية؛
- استبعاد منطق المعالجة التقنية الصرفة لقضايا التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- تأطير الإصلاح بالقوانين والتشريعات الضرورية؛
- دعم ومواكبة تفعيل الإصلاحات بالدراسات الأكاديمية اللازمة؛
- تكثيف النقاش العمومي المباشر حول برامج الإصلاح؛
- تشجيع مشاركة النقابات في بلورة الإصلاحات وتيسير تملكها من قبل الفاعلين؛
- ضمان استقرار القرار التربوي أمام تقلبات القرار السياسي؛
- اعتماد أسلوب العمل بالمشاريع في تطبيق الإصلاحات لتيسير التقييم والمساءلة؛
- رصد الإمكانيات التمويلية اللازمة لتطبيق الإصلاحات.

9.3.3. أهم القضايا الجهوية المثارة في اللقاء:

اهتمت التدخلات بإثارة بعض الخصوصيات الجهوية والمحلية، ولاسيما منها:

- تفشي الهجرة السرية في صفوف تلاميذ التعليم الثانوي ضمن تنامي هذه الظاهرة بالجهة والتي تتطلب معالجتها اعتماد مقاربة تربوية وسيكولوجية واجتماعية خاصة ؛
- ضرورة مراعاة الإصلاح لخصوصيات المدرسة الجبلية، باعتبار جهة تادلة - أزيلال منطقة تشمل رقعة جبلية واسعة، موسومة بتدني المؤشرات الاجتماعية: الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية؛ الفقر؛ الهدر المدرسي؛ ضعف البنية المدرسية؛ محدودية البنيات التحتية...؛
- كما تم اقتراح العمل بفكرة " المدرسة المهنية" ابتداء من السنتين الاخيريتين من التعليم الابتدائي، بهدف تنمية مهارات ومواهب التلميذ وإدماجه في المنظومة المهنية بسلاسة.

4. اختتام اللقاء:

اختتم اللقاء بكلمة للسيد عبد الكريم مدون، استهلها بتجديد الشكر للقطاعات الحكومية والسلطات الجهوية والإقليمية والمحلية ولجميع المشاركات والمشاركين على تلبيتهم دعوة المجلس، وعلى مشاركتهم المتميزة والمثمرة في هذا اللقاء، مخبرا إياهم بالمآل المخصص لنتائج اللقاء الجهوي باعتباره حلقة ضمن سلسلة من الأعمال التي يباشرها وينجزها المجلس في أفق إعداد مشروع التقرير الاستراتيجي الذي سيرسم خارطة طريق متقاسمة لإصلاح المنظومة التربوية، مذكرا بالعناوين الكبرى المستخلصة من المناقشات والتي همت:

- رد الاعتبار للمدرسة العمومية؛
- اعتبار القطاع الخاص شريكا أساسيا ومكملا؛
- استعادة الثقة في المدرسة المغربية؛
- ضرورة العمل على إيصال الإصلاح إلى عمق القسم الدراسي؛
- اعتبار الميثاق الوطني للتربية والتكوين الإطار المرجعي للإصلاح مع الدعوة إلى إغنائه وتحيينه؛
- أهمية اعمال التقييم في تطوير المنظومة التربوية؛
- القضايا ذات الطابع القانوني؛
- تكوين الأطر؛
- القيم؛
- أنشطة الحياة المدرسية؛
- الدعم الاجتماعي؛
- تملك الإصلاحات التربوية من قبل الجميع.

كما جدد إخبار المشاركات والمشاركين بالنشر المرتقب لتقرير هذا اللقاء إلى جانب تقارير اللقاءات الجهوية الأخرى على موقع المجلس الأعلى للتربية والتكوين، علاوة على التذكير ب "منتدى التواصل " forum " الذي فتحه المجلس على موقعه الإلكتروني، حتى يتمكن الجميع من التفاعل معه من خلال الأسئلة التي يطرحها، تقويةً منه لدينامية الحوار والإشراك الموسع للمواطنات والمواطنين والفاعلين والمعنيين بقضايا المدرسة المغربية في استشراف آفاقها.

5. استنتاجات عامة:

- تركيز كبير على قضايا التعليم المدرسي ونسبيا على التعليم العالي؛
- أغلب الاقتراحات ذات طابع إجرائي؛
- لم تحظ المكونات الأخرى للمنظومة التربوية بنفس الاهتمام: التكوين المهني، والتعليم العتيق، والتربية غير النظامية، ومحاربة الأمية؛
- تواتر القضايا ذات الصلة بسياسة الإصلاح، والمناهج والبرامج ولاسيما لغات التدريس والمضامين والزمن المدرسي، والفاعلين التربويين، والحكامة؛ والبنيات المدرسية؛ ومهنة المدرس والمفتش؛ والتمويل، والتعليم الأولي، والقيم، وإدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والدعم الاجتماعي؛ وانعكاسات ظواهر الاكتظاظ والأقسام المشتركة والهدر المدرسي...

6. تقييم أولي لتنظيم اللقاء وتأطيره:

بناء على مكونات استمارة تقييم اللقاء، وقف فريق التأطير وفريق التنظيم والدعم التقني واللوجستيكي، على المعطيات التالية:

- تأرجح تقييم مكونات وعمليات تنظيم اللقاء: الاستقبال؛ مكان وزمن اللقاء؛ التسيير العام والتنظيم؛ المضمون المقدم للنقاش؛ المناقشة؛ مدة التدخلات والاستراحات والخدمات المقدمة، بين "ممتاز" و"جيد جدا"؛
- تسجيل ارتياح عام من قبل فريق التأطير وفريق التنظيم:
  - للدعم المقدم من قبل الولاية والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين ومجلس الجهة، مكان انعقاد اللقاء؛

- للمناخ الإيجابي الذي طبع أشغال اللقاء، ابتداء من مرحلة التسجيل إلى غاية اختتام اللقاء، وعدم تسجيل أية حالة من شأنها تعقيد مهمة الفريق أو الإخلال بمجريات اللقاء.

الملاحق

1. لائحة فريق التأطير وفريق التنظيم والدعم التقني واللوجستيكي.
2. لوائح المشاركين الحاضرين.
3. كلمة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.
4. العرض المقدم (العناصر التشخيصية ومحاور التفكير الاستشرافي المقترحة).
5. عناصر كلمة اختتام أشغال اللقاء.